الاول اشارة الي ان الامر الذي يشبه تمكن المانع منه تمكن المظروف من الظرف قوله
فارسًا ما غادروه ملحما هذا صدر بيت لامراة من بني الحارث وعجزه غير زميل ولا نكس
وكل وما هنا زايدة والمغادرة الترك وملحما طعمة للسباع وهو بضم الميم وبالحا
المهملة والزميل بضم الزاي وتشديد الميم المفتوحة الضعيف والنكس بكسر النون
واسكان الكاف الذي لا خير فيه واصله السهم الذي انكسر فوقه والوكل بفتحتين
العاجز وفي الشرح ولم ار في الحماسة النصب في فارس وانما رايته فيها مرفوعا ولعل
النصب رواية النوع الخامس قوله فالاول مجرور لولا يعني عند سيبويه
وقد تقدم الكلام عليه في حرف اللام عند الكلام على لولا قوله ومجرور لبي وسعدي
وحناني في بعض النسخ زيادة دوالي قيل حنانيك قال المص في اوضح المسالك ومعنى
لبيك اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعديك اسعادا لك بعد اسعاد ولا يستعمل
الا بعد لبيك وحنانيك تحننا عليك بعد تحنن ودواليك تداولا بعد تداول وفي الصحاح
وحكى ابو عبيد عن الخليل ان اصل التلبية الاقامة بالمكان يقال البيت بالمكان ولبيت به
اذا اقمت به قال ثم قلبوا الباء الثانية الي الياء استثقالا كما قالوا تظنيت وانما تظننت
قوله فلبي فلبي يدي مسور هذا عجز بيت صدره دعوت لما نابني مسورا ولبي الاول
فعل ماض ويقال نابه امر وانتابه اصابه ومسور بكسر الميم وسكون السين المهملة
اسم رجل قوله ومن الثاني تاكيد الاسم يريد بالثاني اشتراط الاظهار في بعض
المعمولات قوله ومن الوهم في الاول قول بعضهم يريد بالاول اشتراط الاضمار
في بعض المعمولات قوله ومن الوهم في الثاني قول ابي البقا ان شانئك هو الابتر
انه يجوز كون هو تاكيدا وقد مضى وقول الزمخشري في قوله تعالي ما قلت لهم
الا ما امرتني به الموضع الذي مضى فيه قول ابي البقا هو شرح حال الضمير المستتر فضلا
لكن المص اعتذر عنه هناك بقوله وقد يريد انه توكيد لضمير مستتر في شانئك لا لنفس
شانئك وفي الشرح واذا كان كذلك فلا معنى للتشنيع بتوجيهه واقول لعل المص اشار
بقوله وقد مضى الي الاعتذار الذي ذكره هناك والا فلا وجه لتخصيصه بالمضي
لان قول الزمخشري ايضا مضى في حرف الالف في الكلام على ان وكالذي وقع في نسخة
المتن التي للشارح هو ما يقع في بعض النسخ وقد مضى قول الزمخشري بدون واو وقيل
قول قوله وقول النحويين في نحو اسكن انت وزوجك الجنة ان العطف على الضمير المستتر
في الشرح يعني ومن الوهم في الثاني قول النحويين وجعل ذلك من الوهم في الثاني وهم
لان الثاني هو اشتراط الاظهار في بعض المعمولات ولم يشترط احد في العطف على
فاعل فعل الامر المستلزم فيه ان يكون المعطوف اسما ظاهرا واقول لا وهم في جعل
ذلك من الوهم في الثاني لان رد ابن مالك على النحويين يقتضي ان عطف الاسم الظاهر
علي فاعل الفعل يشترط فيه ان لا يكون ذلك الفاعل ظاهرا او يقع في موضعه ظاهر

قوله

قوله لان مرفوع فعل الامر لا يكون ظاهرا ومرفوع المضارع ذي النون لا يكون غير
ضمير المتكلم اجاب التفتازاني عن الاول في حاشية الكشاف بان قال وصحة
امر الغايب بصيغة افعل للتغليب مثل انا وزيد فعلنا وايثاره على اسكنا للاشعار
بالاصالة والتبعية انتهى واقول بهذا يجاب عن الثاني ايضا فيقال صح الاخبار عن
المخاطب بالمضارع الذي للمتكلم بتغليب المتكلم علي المخاطب ومعني بالاصالة والتبعية
باصالة ادم في سكني الجنة وتبعية زوجته له في ذلك قوله نطوف ما نطوف ثم ناوي الحفر
هنا القبور والجوف بالجيم المضمومة جمع اجوف بمعني الواسع والصفاح بضم الصاد المهملة
وتشديد الفا العريض من الحجر قوله على حد ضرب زيد الظهر والبطن قال الرضي وقد
يفيد بعض الابدال معني الفاظ الشمول فيجري مجري التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد
ظهره وبطنه ويده ورجله وهو بدل البعض من الكل في الاصل ثم يستفاد من المعطوف
والمعطوف عليه معا معني كله فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل او على التاكيد وقد
جا منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثان اي على ظهره وبطنه كقوله
تعالى واختار موسى قومه او على الظرف اي في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت وسميت
الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل انتهى النوع السادس
قوله فاما ترين البشر من بعد ما راوا الايات ليسجننه واذا قيل لهم لا تفسدوا فقد
مر البحث فيهما مر ذلك في اخر الجملة السابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب قوله
وخبر القول المحكي نحو قولي لا اله الا الله في الشرح القول قد يحكى به المفرد والمراد به مجرد
اللفظ وهي مسيلة خلاف تعرض اليها الزمخشري في الكلام على قوله تعالى قالوا سمعنا
فتى يذكرهم يقال له ابراهيم وعبارته قيل هو خبر مبتدا محذوف او منادى
والصحيح انه فاعل يقال لان المراد الاسم لا المسمى انتهى فلك ان تقول حاكيا المفرد المراد به
مجرد اللفظ قولي ابراهيم فيرد على المص علي القول المختار واقول مراد المص القول المحكي
بلا خلاف قوله وعلي هذا فقوله تعالى ومن يكتمها فانه اثم قلبه اذا قدر انه
ضمير الشان لزم كون اثم خبرا مقدما وقلبه مبتدا موخرا واذا قدر راجعا الي اسم الشرط
جاز ذلك وان يكون اثم الخبر وقلبه فاعل به هذا بيان لما يحتمله كل من هذين التقديرين
من وجوه الاعراب من غير تعرض لصحة ذلك التقدير او عدمها فلا يرد ما في الشرح
من انه يشكل عليه ما تقدم من انه اذا امكن في الضمير ان يكون لغير الشان لم يحمل على
كونه للشان لما تقرر للمغني من قوله وقد مر البحث في ذلك يعني في حرف
اللام حيث قال فرع اجاز ابو الحسن ان يتلقى القسم بلام كي وجعل منه يحلفون بالله
لكم ليرضوكم قوله والتقدير الثاني باطل لان الجار والمجرور لا يكون جوابا
ويجب عليه كون من موصولة اي التي في لفق في الشرح قد يكون اراد الموصولة
واطلق علي خبرها جواب الشرط من حيث كونه شبيها به في المعنى وذلك ان المبتدا

Copyright © King Saud University